



PROVISIONAL

A/IV.2335

5 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والخامسة والثلاثين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ (الساعة ٣.١٠)

الرئيس :

السيد هوتفليق — (الجزائر)

ثم :

السيد لانج (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

— مواصلة نظر الهند (٧) من جدول الأعمال " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي " "

القيت الكلمات من :

السيد اينج ساري (كمبوديا)

السيد ماكوفسكي (رومانيا)

السيد بيلكسا (النمسا)

السيد شاجولا (تنزانيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70554/A

مواصلة نظر البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى :

السيد اينج سارى (كمبوديا) (الكلمة بالكمبودية) (قدم الوفد الكلمة بالفرنسية) :

بعد الانتصار العظيم السهائي الذى له مغزاه التاريخي الذى حصل عليه شعب كمبوديا ، والذى جعله يتغلب على الاستعمار الامريكى المعتدى وعملائه ، فان وفد كمبوديا ليسره بصفة خاصة أن يشترك للمرة الأولى في أعمال الامم المتحدة ، وفي أعمال هذه الدورة الاستثنائية المخصصة للانماء والتعاون الدولى . ان وفد بلادى ليتقدم بالتحية الحارة للسيد الرئيس ، ولذل المندوبين الذين يوجدون هنا .

أثناء الأعوام الخمسة الأخيرة أبعد وفد كمبوديا ، عن أعمال الأمم المتحدة ، وان مرد هذا الغياب لهوان مقعد كمبوديا ، الذى كان يجب أن يكون مقعد الحكومة الملكية للوحدة القومية ، اغتصب بواسطة النظام العميل ، وهو اداة السيطرة الاستعمارية الجديدة للمستعمرين الأمريكيين . وبالرغم من أن وفد كمبوديا ليس ممثلاً تمثيلاً مباشراً ، فاننا نعتبر أنفسنا متواجدين دائماً في الامم المتحدة ، وان المندوبين الكثيرين للبلاد الصديقة المحبين للسلام والعدالة ، وكذا مندوبي الدول غير المنحازة ، ساندوا دائماً أبدا الكفاح المقدس لامتنا ولشعب كمبوديا . وان هذا الموقف النبيل الذى يتسم بما للمثل الاعلى من عدالة ، يجعلنا نتأثر كل التأثر ، في مرحلة شائكة من تاريخنا أثناء الحرب العدوانية التي وقعت على أمة كمبوديا وشعبها . اننا لنشعر بالارتياح ان نعلم ان الممثلين الموقرين للكثيرين من الدول الصديقة في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية — وأوروبا ، يرفعون أصواتهم للدفاع عن قضيته المقدسة ، ولن ننسى أبدا كل هذه الأفضال ، وسوف نتذكر دائماً أبدا تلك الأفضال . وأعبر عن شعورنا العميق والامتنان باسم الجبهة القومية — الكمبودية ، وباسم الحكومة الملكية ، وباسم رئيس هذه الحكومة ، نوردم سيهانوك ؛ لكل الدول الصديقة .

وبعد هذا التاريخ أى ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٥ فان كمبوديا تتمتع باستقلالها وسيادتها ، دولة غير منحازة ، مسالمة ديمقراطية ، جزءاً من العالم الثالث تتواجد بصفة دائمة ونهائية في جنوب شرق آسيا . وان هذا الانتصار العظيم الذى له مغزاه التاريخي قد حصل عليه شعب كمبوديا بعد

أن دفع ثمننا له تضحيات عظيمة ، وتحمل الكثير من الصعاب واجتاز الكثير من العوائق ، عوائق لا حصر لها ، وهي من فعل الامبرياليين الأمريكيين ، وذلك على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي .

ان الجمعية العامة الاستثنائية الحالية التي تركز جهودها لمشكلة الانماء والتعمير والاقتصاد ، ستعلم مدى الدمار والخراب الناجمين عن الحرب العدوانية الامريكية ، وأمام هذه القوة الغاشمة والحرب العدوانية ، فان الامة الكيبودية وشعبها برغم فقرها ، وطبيعتها المسالمة ، لم يجعلوا أحدا يلعب بعقولهم ، لم يركعوا أبدا ولولحظة واحدة ، بل على العكس من ذلك حاربوا ببطولة ، وأحبوا كل مبادئ ومناورات المستعمرين الامريكيين .

ان انتصار ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٥ لامة كيبوديا وشعبها له معنى خاص ، ودلالة خاصة ، ان أن لشعبنا تاريخا يمتد الى أكثر من ١٠٠٠ عام ، كما أن لذلك مدلولات خاصة لكفاح جميع شعوب العالم ، وهذا المدلول هو أننا نسير على نهج سياسي مستنير ، مضمونة الاستقلال والسيادة ، والا رتكاز على القوة الذاتية . ويعود هذا النصر ايضا الى المساعدات العديدة ، التي لم تنقطع أبدا ، والتي أمدتنا بها كل بلاد العالم المحبة للسلام وللعدالة ، والتي كانت آتية من كل شعوب العالم .

هناك طلبة امريكيون من جامعتي كنت ، وجاكسون قدموا دعاءهم ، وضخوا بحياتهم الغالية من أجل قضيتنا العادلة . ان الشعب الامريكي المحب للسلام ، وان السياسيين الامريكيين المحبين للسلام ، ساندوا قضيتنا العادلة ، وهم من محبي السلام والعدالة . واسم شعب كيبوديا نقدم لهم التعبير عن امتناننا العميق .

بعد أن تحررت بلادنا كان عليها أن تواجه مشاكل ما بعد الحرب ، وهي مشاكل خطيرة ، ان أن هناك الكثير من الدمار قد أصاب غدماتنا الاقتصادية والاجتماعية الاساسية نتيجة لهذه الحرب التي تعتبر من أفظع الحروب ، ومن أجل حل تلك المشاكل ، فقد طبقنا المبدأ القائل بالاعتماد على النفس ، وهو النهج الذي نسير عليه منذ الكفاح من أجل التحرر الوطني ، وقد سمح لنا ذلك بالحفاظ على استقلالنا ، وعلى كرامتنا القومية .

وبعد أن حصلنا على النصر الكامل أتبعنا في كيبوديا السياسة الاقتصادية ، التي سبق أن اتبعناها في المناطق المحررة ، وأن هذه السياسة الاقتصادية نتخذ فيها الزراعة والصناعة كعناصر أساسية ، فان الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأساسية ، والصناعة بدورها تخدم الزراعة وتطورها . أما الهدف فهو أن نتبع الأساليب الحديثة على الصعيد الزراعي والصناعي . ومن أجل

تنمية الزراعة في إطار سياسة الاعتماد على النفس نتبع كل ما هناك من وسائل . وان الشعب يشترك في ذلك كله : الرجال ، والنساء ، الصغار ، والكبار في السن ، المحاربون ، والمحاربـات ، الأطـر كلها ، الجميع مجندون للأعمال الزراعية . اننا نحاول أن نتغلب على كل العوائق ، وان الشعب يعمل من أجل التطور الاقتصادي والبناء القومي ، وقد حصلنا على نتائج ايجابية ومرضية . وبعد الحرب بأربعة أشهر نرى كمبوديا كلها كموقع عمل مغطى بحقول الأرز التي تبشر بمحصول طيب . المصانع تعمل ، فتحت الموانئ وطرق المواصلات . ان المستشفيات ومعاهد التعليم تعمل الآن بكامل طاقتها في اعادة البناء . اننا نعتمد على هذا المبدأ ، ألا وهو الاعتماد على قوانا الذاتية ، بيد أننا نقبل المساعدة التي تقدمها لنا الدول الصديقة على أساس من المساواة والاحترام المتبادل .

ان المشاكل الاقتصادية هي من أهم المشاكل التي تشغل بال العالم في أيامنا هذه . وهناك العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية التي انعقدت منذ عامين مما يؤكد خطورة هذا الموضوع ، وكم تهتم به كل دول العالم ، أما الدول التي تأثرت أكثر من غيرها فهي بلاد العالم الثالث ، وهي تشعر بعدم الارتياح كما تشعر بالحرمان . وبالنسبة لتلك البلاد فان التحـرر السياسي لا يلزمه التحرر الاقتصادي . ان تلك الدول تحيا في عالم تعاني فيه من بعض القرارات التي تتخذ خارج نطاق تلك الدول .

ان السيد رئيس الجمعية العامة في خـلـابـه الافتتاحي ، أبان بطريقة ممتازة ما هو حال البلاد النامية التي تعاني من الاستغلال ، ومن النهب من قبل البلاد المتقدمة التي تعيش في الرفاهية والاسراف . وان موارد البلاد النامية ، وموادها الأولية تتجه دائما من تلك البلاد الى البلاد المتقدمة ، أي أن البلاد الأخيرة تثرى أكثر من ذي قبل بينما تزداد الدول النامية فقرا .

ان الدول النامية أدركت تماما هذا الحال ، وقد تضافرت جهودها من أجل ايجاد نظام اقتصاد دولي جديد ، يتخذ العدل والمساواة أساسا . ومنذ اجتماع مؤتمر الدول غير المنحازة في ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، سرنا قدما من أجل اعداد هذا النظام الجديد ، والموافقة على اعلان النظام الاقتصادي الجديد ، وبرنامج العمل في الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة

للأمم المتحدة ، والموافقة على ميثاق الحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها ، الموافق عليه في الدورة العادية التاسعة والعشرين للأمم المتحدة ، والقرارات التي اتخذت في مؤتمر دكا ، وأخيرا في مؤتمر ليمما ، هي علامات على طريق كفاح البلاد النامية من أجل تحريرها الاقتصادي ، بيد أنه يجب أن نتذكر أن طريقنا مازال طويلا وصعبا ومعقدا ، وحتى نصل الى نهاية الطريق ، ونصل الى الهدف الذي نرجوه ، علينا أن نعمل كالبنيان المرصوص في كفاح لا يعرف الهوادة .

اننا نشارك رأى السيد رئيس الجمعية العامة القائل " بأن المبدأ هو مبدأ الاعتماد على النفس ، وعلى القوة الذاتية ، تلك هي استراتيجية التنمية التي يجب أن يتبعها العالم الثالث ، هذا العالم الذى يجب ان يعمل في اطار من التعاون وفي حوار قائم على أساس من المساواة والفوائد المتبادلة" . (A/IV.2326, P.10-20) . ان الامبرياليين ، والاستعماريين ، والاستعماريين الجدد سوف يحاولون جاهدين اعاقه الجهود القائمة من اجل تطوير الانماء الدولي والتعاون الدولي . ان الخبرة التي اكتسبناها في كمبوديا ، ودفعنا لها الثمن من دماء ابنائنا لتستهدف تدعيم الاقتصاد وتطويره ، والتعاون المثمر مع الدول الصديقة . ومن ثم يجب ان نكافح دون هـوادة ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد والامبريالية ، ولا بد لكل بلد من بلدان العالم ان يحصل على الاستقلال القومي ، وعلى سلامة اراضيه ، وأن يعتمد على قوته الذاتية . ولا بد لكل الشعوب المحبة للسلام ان تتضافر جهودها وان تتحد ، ولا سيما الدول غير المنحازة ، في احترام متبادل ودون تدخل في شؤون الغير ، تعاوناً لفائدة الجميع ولفائدة السلام .

ان الحالة الدولية تتطور لصالح كفاح شعوب العالم والشعوب التي تريد السلام والاستقلال والعدالة والتقدم . ان كمبوديا انتصرت نصراً نهائياً وكاملاً ، وجنوب فيتنام تحررت كاملاً ، ولا وس حصلت على انتصارات عظيمة مما دعم استقلالها ووحدتها . وان كفاح شعوب جنوب شرقي اسيا زلزل ناساً السيطرة الاستعمارية الجديدة والامبريالية الامريكية في هذه المنطقة . ان شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، دعموا من تعاونهم وحرزوا انتصارات ، وعليهم ان يدافعوا عنها وعن استقلالهم ومواردهم الطبيعية ، وان يدعموا استقلالهم السياسي والاقتصادى ، وان يعطوا من اجل تدعيم وتطوير اقتصادهم . ان نتائج مؤتمر الوزراء للدول غير المنحازة في ليما لشاهد على ذلك ، ان الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، يزداد تفككها يوماً بعد يوم ، أمام تضافر جهود العالم الثالث ووحدة دول العالم الثالث ، اى الدول المحبة للاستقلال والعدالة .

وعندما تعود كمبوديا الى مقعدها في الامم المتحدة ، مستقلة غير منحازة ، مسالمة ديمقراطية ، حيادية ، جزءاً من دول العالم الثالث ، فان كمبوديا تتحد ودول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وكل البلاد المحبة للاستقلال والسلام والعدالة ، من اجل الكفاح عن قضيتهم الانسانية ، وتحرير جميع الأمم والشعوب طبقاً لروح ميثاق الامم المتحدة .

وقبل أن انهي كلمتي ، فان وفد كمبوديا يتمنى لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة النجاح في اعمالها ، واسمحوا لنا ان نقدم للسيد الرئيس أطيب التمنيات بالنجاح في مهمته الكبيرة .

السيد ماكوفسكي (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أقدم لك ، بادئ ذي بدء ، التهنئة الحارة لوفد رومانيا لانتخابك رئيسا للدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن دواعي السرور العميق أن نرى في هذا المنصب ممثلا ممتازا للجزائر ، وهو بلد صديق لنا تربطنا به أفضل وأوثق روابط التعاون والتضامن ، فهذا البلد عرف دائما أبدا بالتعاون مع الدول النامية وكافح معنا ومع دول أخرى في العالم النامي لكي تنعقد هذه الدورة الاستثنائية .

وانني لعلني يقين أنه بفضل ادارتك الرشيدة سوف تتمكن الجمعية العامة من معالجة المسائل الهامة التي عليها أن تدرسها .

ان هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عليها أن تؤكد مرة أخرى الأهمية الكبرى التي تتعلق على مشاكل الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، في إطار ما يشغل بال المجتمع الدولي ، كما أنه على هذه الدورة أن تؤكد ثقة الدول في أن الأمم المتحدة كفيلة بالمساهمة في حل تلك المشاكل .

ونحن نتواجد الآن في مرحلة يتحتم فيها نظرا لما هناك من تكديات كمية أن نسبر فسي اتجاه تغيير جذري من حيث الكيف ، ويزداد هذا المطالب الحاحا في إطار تطور الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأنه لمن الضرورة الملحة ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يرتبط الشعور العميق بالمسؤولية لحكوماتنا في هذه الظروف ، وأن يرتبط هذا الشعور بالارادة الأكيدة في تقديم أقصى جهد ممكن للمساهمة في حل المشاكل المعقدة والملحة المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة .

وانه ليسرني أن أؤكد منذ البداية ، أن رومانيا الاشتراكية ، وهي بلد نام ، تهتم كـالـ الاهتمام بايجاد حل عادل من أجل الجميع ، حل لمشاكل الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . وانها تريد أن تشترك بطريقة فعالة ، وبالتعاون مع الدول الأخرى ، في الجهود القائمة لبلوغ هذا الهدف .

لقد فرغ على رومانيا ، طبقا لتاريخها ، وما أورثها اياه هذا التاريخ ، العديد من المشاغل والمشكلات الثقيلة ، وهي مماثلة لتلك التي تعاني منها الدول النامية ، ومن ثم كان هناك

هذا الترابط الوثيق مع هذه الدول . أما علاقات رومانيا وهذه الدول ، فقد تطورت بشكل كبير في الأعوام الأخيرة ، وكان للرئيس نيكولاي شوسيسكو دورا بارزا في هذا الإطار ، وكانت هناك اتصالات عديدة ، وزيارات كثيرة قام بها لكثير من البلاد النامية ، والبلاد غير المنحازة ، في كل القارات . وكانت لحظات تاريخية في تدعيم علاقات الصداقة مع تلك البلاد ، في إطار تبادل الفوائد على أساس من العدالة والمصالح المشتركة ، مما شكل أساسا قويا يمكنها من السير قدما .

ان دعوة رومانيا للاشتراك في أعمال مؤتمر الدول غير المنحازة في ليما ، انما يؤكد على الصعيد القانوني ، تواجد ذلك الواقع ، أى العلاقات التي تربط بين رومانيا وبين البلاد النامية . ان من أكثر المشاكل إلحاحا فيما يختص بالعلاقات الاقتصادية بين دول العالم ، لمرتهن بحالة التخلف التي يعاني منها الكثير من دول العالم ، بسبب الفجوة التي توجد بين بلاد العالم ، من حيث تقدمها وازدهارها .

وفي نفس الوقت ، فانه على المجتمع الدولي أن يجابه الكثير من الأزمات فيما يختص بالمواد الأولية ، والطاقة ، والتغذية ، تلك المشاكل التي تزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العديد من الدول . ويؤكد الواقع أن نتيجة هذا الاضطراب ، انما تؤثر على كل دول العالم بدرجات مختلفة ، ولا سيما في الدول النامية .

تلك نتيجة مباشرة للسياسة الامبريالية والاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة ، التي تستهدف السيطرة على الشعوب واضطهادها ، ونهب ثرواتها القومية ، ويؤكد بطريقة واضحة أن هذه السياسة بالية ، تلك التي تستهدف اثناء بعض الدول على حساب الأخرى . كما أن هذا يوضح تماما أن سياسة الاستهلاك غير الرشيد ، سياسة خاطئة ، لأنها تمثل اسرافا في الموارد الأولية ، وفي الطاقة ، وهي السياسة التي يسير عليها العديد من الدول .

وهناك سبب آخر أدى الى الحالة الاقتصادية الحالية ، ان أن هناك طاقات هائلة ، وموارد ضخمة ، مادية وبشرية ، وجهت من أجل التسليح ، وليس في هذا أى ترشيد ، بل يوضح تماما خطأ الدوافع التي تؤدي الى اتباع مثل هذه السياسة .

اذا درسنا بروح من المسؤولية الواقع الاقتصادي والسياسي الحالي ، نجد أن هناك تقدما ملموسا ، وانجح المعالم ، لا يمكن أن نحصل عليه ، الا اذا أدخلنا تغييرات جذرية فيما

يختص بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وغيّرنا ، أيضا ، من العلاقات السياسية القائمة بين الكثير من دول العالم .

ماهي التغييرات المطلوبة ؟ أولا ، من الضروري ، في رأينا ، أن نغير من العلاقات القديمة ، التي كانت قائمة على أساس عدم المساواة . وأن نصفي تماما السياسة الاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة ، أيّا كان شكل هذه السياسة ، وأينما كانت موجودة . وإذا أردنا نظاما اقتصاديا جديدا ، فلا بد من أن تكون هناك علاقات دولية جديدة ، تقوم على أساس احترام الاستقلال ، والسيادة ، والمساواة بين كافة الشعوب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأن يكون لكل شعب من الشعوب ، الحق الكامل في اختيار نظام الحكم الذي يريده ، والنهج الاقتصادي ، والاجتماعي الذي يريد أن يسير عليه . يجب أن نحترم حق كل شعب من الشعوب ، في أن يسيطر على موارده ، وأن يستخدم تلك الموارد كيفما يريد ، وأن يتمتع بثمرة عمله طبقا لمصلحته ، وأن يعمل طبقا لما هو مطلوب على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان ايجاد نظام جديد من العلاقات بين الشعوب ، لعمل معقد ، بيد أنه عمل تاريخي بالنسبة لكل شعب من الشعوب ، وبالنسبة للمجتمع الدولي في مجموعه .

لا يمكن اليوم ، أن نجعل بلدا من البلدان بعيدا عن دائرة الاقتصاد العالمي . وانه لحقيقي أيضا أن يكون هناك نظام اقتصاد عالمي جديد ، ان أن المشاكل المعقدة المرتبطة بذلك الأمر ، تتطلب المشاركة الفعالة لكل الدول ، أيّا كان النظام الاجتماعي القائم ، أو حجم وامكانيات هذا البلد .

وفي السنوات الأخيرة ، وفي اطار الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، كان هناك مفهوم جديد لنظام اقتصادي عالمي جديد ، وكانت هناك بعض المبادرات التي كانت تستهدف جعل هذا النظام واقعا ملموسا . وفي اطار هذا المنهج ، فان هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، عليها أن توضح المعالم ، وأن تتخذ الكثير من الاجراءات العملية ، والقانونية ، والادارية ، حتى تتغلب على الأزمات الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي . ليس من المطلوب أن نجد حلا جزئيا أو مؤقتا ، بل يجب أن نستمر في جهودنا حتى نحل شيئا فشيئا المشاكل الأساسية الخاصة بالنماء والتعاون الاقتصادي .

وباعتبارنا بلدا اشتراكيا ناميا ، فان رومانيا شاركت بطريقة فعالة في الأعمال التمهيدية التي أدت الى عقد هذا المؤتمر ، ونحن على استعداد للعمل - مستقبلا - من أجل تبني ادل وجهات النظر ، واعداد المشروعات الخاصة بالوثائق التي سوف تقدم للجمعية العامة لقرارها .
ومن ثم قررت حكومة رومانيا أن تتقدم بتلك الآراء في وثيقة رسمية ، سوف توزع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يتخذ منطلق التقدم الحقيقى لكل الشعوب، ويجب أن تستهدف الجهود ، الحد مما هنالك من فوارق بين الشعوب ، بغية ايجاد مساواة نسبية بين كل الأمم ، وذلك عن طريق ايجاد تقدم أسرع بالنسبة للدول الأقل تقدما ، آخذين في الاعتبار حالة البلاد المختلفة واحتياجاتها الفعلية .

" ان النظام الاقتصادى العالمى الجديد يستهدف ايجاد عدالة أكثر بـشـيـن شعوب العالم " . وهذا ما أكد ه مؤخرًا الرئيس نيكولاى شافيسكو ، كما أكد أيضا " أن الأمر يتطلب ايجاد شروط تسمح لكل أمة من الأمم ، بل ولكل شعب من الشعوب أن يصل الى مستوى من التقدم الاقتصادى والاجتماعى يسمح له بأن يستفيد مما أحرزه العلم ، وما أحرزته التكنولوجيا من تقدم " .

ولذا يجب تصفية التخلف . وهذا كله من متطلبات التقدم العام ، كما ينبغي أن نحد من الازمات السياسية الدولية ، ويجب أن نوجد الأسس المادية للمساواة بين الشعوب واقامة علاقات على أساس من العدالة . هكذا تكون العدالة الاجتماعية على الصعيد الدولى ، ومن ثم نمكن الدول من أن تتقدم على النهج الديمقراطى الاشتراكى .

من البديهي أن تصفية عوامل اللامساواة القائمة بين الشعوب ، تتطلب الاضطلاع بالمسؤولية كاملة في كل بلد من البلاد ، وذلك فيما يتعلق بمتطلبات المجتمع الدولى . ولذلك فنحن نعتقد أنه عملية اعداد بعض البرامج الخاصة تتضمن أعمالا معينة لزيادة الانتاج في البلاد المتخلفة ، وفي نفس الوقت تتطلب منا أن نركز جهودنا على تلك الأولوية المطلوبة بالنسبة للبلاد الأقل حظا فيما يختص بمواردها .

أما عن الجهود الذاتية وتكريس كل الموارد لها من جانب الشعوب ، فان هذا يتأكد في اطار العمل الاجتماعى من أجل تطوير الصناعات الوطنية وتقويتها ، واتباع أساليب حديثة في الزراعة وتطوير كل فروع الاقتصاد القومى . ان واقع البلاد النامية يتطلب تضافر مثل هذه الجهود مع وجود نظرة وجودية وفي اطار من الاستقلال الكامل ، وعلى أساس اتباع سياسة زراعية ، وسياسة قومية للغذاء ، كما يجب ألا يقتصر هذا الأمر أو يتوقف عند حد استخراج المواد الأولية ، بل أن يسير قدما في اتجاه تطوير الصناعة الوطنية من أجل تصنيع كافة الموارد المتاحة لها ، وعلى كل بلد من

البلدان التي تريد أن تصفي التخلف تماما ، أن تعمل بطريقة منتظمة ، وأن توجه من ٢٥ الى ٣٠ في المائة من الناتج القومي للتنمية ، من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية .

هناك دور هام في مجال التعاون الدولي يجب أن يؤدي من أجل تدعيم عمل البلاد النامية ، ولكن يجب أن يكون ذلك على أساس من المساواة والعدالة ، وعلى الدول النامية أن تحظى بمساعدات مالية وتكنولوجية وتجارية وصناعية أكبر ، من قبل الدول الصناعية الكبرى ، لاسيما من قبل البلاد التي كانت تسيطر ، من قبل ، على البلاد النامية ان ليس هذا الأمر أمر حسنات ، كما لا يجب أبدا أن ينتهي الأمر بأية شروط سياسية . ان معاونة البلاد الأقل حظا أمر ضروري ، بل وناحية طبيعية ومسؤولية مشتركة تعود على الجميع بالفائدة ، وتسمح أيضا بتقدم للجميع .

من هذه الزاوية ، أى زاوية المصالح المشتركة ، يجب أن ندرس مسألة المواد الأولية ، ومسألة الطاقة . ان أهمية هذه المشكلة بالنسبة للمستقبل ، مستقبل الحضارة البشرية ، تتطلب بكل الحاح أن تحل هذه القضية في اطار من التعاون الدولي ، يبرز بطريقة فعالة ماهي الموارد ، وبخاصة الموارد من الطاقة ، بحيث يتم وضع حد للاسراف في تلك المواد أو تبديدها ، وفي الوقت ذاته أن نحترم مبدأ استقلال الدول وسيطرتها على مواردها الطبيعية ، كما نسمح لها بالبحث عن تلك الموارد بكل حرية ، واستخدامها بحرية أيضا .

يجب أن نطور من البحث الذي يستهدف ، ليس فقط البحث عن الطاقة ، بل استخدام كل وسيلة أو طاقات جديدة ، وعليه يجب اعداد برنامج خاص على أساس من التعاون الدولي ، يمكن من استخدام كل المعلومات الموجودة حاليا من أجل تقدم الانسانية جمعاء .

وفي اطار التكافل بين الدول الذي يزداد يوما بعد يوم ، يجب أن نتخذ بعض الاجراءات التي تستهدف ايجاد علاقة عادلة بين سعر المواد الأولية ، وسعر المواد المصنعة . اننا نرى أن سعر المواد يجب أن يكون رهنا بتكلفة الانتاج والاستخدام ، بحيث لا يدفع — فقط — كل الأنشطة الانتاجية قدما ، بل يسمح بتطوير البلاد المتخلفة ، وايجاد الاستقرار المطلوب بالنسبة للأسعار ، مع مراعاة ضرورة تشكيل مجموعة تابعة للأمم المتحدة ، تشترك فيها كل الدول التي ترغب في ذلك ، من أجل اعداد الاجراءات التي تؤدي الى التغلب على الذبذبة والتقلبات المصطنعة في مستويات الاسعار وكفالة الثبات النسبي لهذه الاسعار .

هذه هي بعض السمات الأساسية ، فيما يتعلق بمشكلة المواد الأولية وما يتعلق بموارد الطاقة . ان أهمية هذا الأمر ، والآثار المترتبة عليه ، تتطلب أن نجد حلاً ليس فقط بين بعض الدول أو عدد محدود منها ، ولكن بين جميع الدول على قدم المساواة ، حتى تتمكن كل الأمم من الحصول على المواد الأولية التي هي في حاجة اليها ، وكذلك ما تحتاج اليه من الطاقة وبشروط تعود بالفائدة على الجميع .

علينا أن نتغلب على ما هناك من مظاهر خطيرة فيما يختص بالغذاء العالمي . ويجب أن يعمل كل بلد من البلدان بجهد مستمر لاستغلال الموارد المتاحة في هذا الإطار واستغلال كل الأراضي الزراعية الموجودة ، وزيادة الانتاج الزراعي ولاسيما في البلاد النامية . ان تلك الجهود يجب أن تبذل من الأمم المتحدة وبواسطة برامج مشتركة للتعاون الدولي ، حتى تكون هناك أعمال هامة للرعى ، واستغلال الأراضي الزراعية ، واتباع الميكنة والوسائل الكيميائية الجديدة في الزراعة ، أى أن تستفيد الزراعة بكل ما يوجد من تقدم علمي وتكنولوجي .

ان حل المشاكل الغذائية يرتبها أيضا بايجاد أسعار مجزية للمواد الغذائية ، الى جانب أسعار المواد الأولية وأسعار المواد الصناعية ، وما هو مطلوب من تحرير التجارة الخاصة بالمواد الزراعية والغذائية . وانه ليرتبط بمشكلة التغذية التغلب على كل العناصر الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تعاني منها الدول النامية . ونعتقد أنه قد يكون من المفيد بمكان ، أن يكون هناك صندوق للمواد الغذائية ، ولاسيما الحبوب ، تسهم فيه كل البلاد النامية ، طبقا لمكانياتها الاقتصادية ، ويمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تشرف على مثل هذا الصندوق ، وتمد البلاد التي تعاني من الكوارث الطبيعية بالمواد الزراعية والغذائية ، التي قد تكون في حاجة اليها ، وذلك بشروط تجارية لا تسمح بالاستغلال .

ان التنمية الاقتصادية لكل البلدان ، وبأدنى بدء البلاد النامية ، لا يمكن أن تفصل عن مبدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أى أن يتمكن الجميع من التمتع بما للعلم والتكنولوجيا من منجزات حديثة . ويتطلب ذلك نقل التكنولوجيا الى الدول النامية بأفضل الشروط ، والتنسيق بين الأهداف القومية ، ودفع البحث العلمي في البلاد النامية . ونحن على يقين أن بلوغ الأهداف الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي قد يكون ممكنا تحت رعاية الأمم المتحدة اذا انعقد مؤتمر عالمي للعلوم والتكنولوجيا وهناك القرار ٣١٦٨ الذى اتخذ طبقا لمبادرة رومانية .

وان التنمية المتعددة الأطراف ، تتطلب اعداد الأطر الوطنية اللازمة للبناء الاقتصادي والاجتماعي . وان تطوير التعليم في كل مراحله ، ومجانية التعليم ، وتخطيط التعليم على أساس علمي يرتبط بالمطالبات الخاصة بالتنمية الاقتصادية للبلاد ، ليدخل في إطار السياسة

الخاصة في كل بلد من البلاد . ومن المفيد أن تمت البلاد المتقدمة البلاد الأقل تقدماً بمساعدات قيمة من أجل اعداد الأطر اللازمة في الزراعة وفي قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وذلك عن طريق اعطاء المنح الدراسية ، ومد تلك الدول بالخبراء ، أو بوسائل أخرى . وقد يكون من المفيد بمكان أن يكون هناك صندوق خاص لليونسكو ، ويدهي أن الدول المتقدمة هي التي تمت هذا الصندوق بما يلزمه . ويجب أن نعطي للدول النامية امكانية الاختيار طبقاً لمصالحها ، أي اختيار مجال النشاط الذي يتطلب مساعدة ، وماهي المنح المطلوبة .

وإذا أخذنا في الاعتبار التكافل الذي يوجد بين تطور كل بلد من البلدان ، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية بين الدول ، ترى الحكومة الرومانية أنه يجب أن نعمل بكل حزم من أجل تطوير التجارة العالمية . وان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، والقرارات التي اتخذت في المنظمات الاقتصادية الدولية ، وكذا الاتفاقية الثنائية يجب أن تمكن من اتخاذ اجراءات حازمة لتطوير التجارة العالمية ، دون عوائق وفي حرية ، تعتمد عن أي ضغط من الضغوط . ويجب أن نلغي كل ما هناك من عوائق في التعريفات الجمركية ، وأن نحسن في نفس الوقت طرق التصدير في البلاد النامية . كذلك لا بد من توسيع مبدأ التبادل التجاري دون أي تمييز وأن تتمتع الدول النامية بهذا المبدأ على أساس تفضيلي ، وزيادة فاعلية كل مايتخذ من اجراءات من أجل تطوير التجارة . والتعاون الاقتصادي يرتبها بضرورة تحسين الأطر الادارية الحالية وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة .

ويجب أن يكون هناك تقدم اقتصادي يرتكز على أساس من الاستقرار ، وهذا يتطلب نظاماً نقدياً جديداً يكون عادلاً بالنسبة للجميع . ويرى وفد رومانيا ، فيما يخص النظام النقدي العالمي الجديد ، مراعاة القوة الخاصة بكل عملة من العملات القومية ، ومنع التضخم ، وتحديد سعر تبادل العملة على أساس القيمة الحقيقية للعملات ، وعلى أساس المعايير الاقتصادية .

اننا نعتقد في هذا الصدد ، ان التعاون المنسق بين جميع الدول لا بد منه ، ويجب أن يكون هناك طابع أكثر ديمقراطية في المنظمات الدولية المختصة بالأمر . وعلينا أن نذكر أيضاً مسألة تحويل الموارد المالية من أجل التنمية . وان نجاح ما نقوم به من عمل ، يرتبط أيضاً

بالاجراءات التي تتخذ من أجل الائتمان بسمير بسيط للفائدة ، وعدم وجود سلفيات لا تسدد في واقع الأمر . ويجب أن تكون هناك شروط للائتمان تمكن كل بلد من البلدان من أن يتطور على الصعيد الاقتصادي ولا سيما البلاد الأقل تقدما .

ومن أجل أن تيسر الامم المتحدة في هذا الاتجاه ، ترى الحكومة الرومانية انه لا بد من أن يكون هناك صندوق للانماء تديره الامم المتحدة ، ومنظمة أولويات ، بما يفيد البلاد التي ينقل دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار . وسوف تعمل كل البلاد طبقا لامكانياتها من أجل تمويل هذا الصندوق ، ولا سيما البلاد المتقدمة . ومن موارد التمويل الهامة لانشاء مثل هذا الصندوق ، توجيه جزء من الموارد الهائلة التي توجه حاليا من أجل التدوير والتسليح . ولذا ترى الحكومة الرومانية ، انه لا بد من اتخاذ القرار الاتي ، الخفض بمقدار ١٠ في المائة لكل الميزانيات الخاصة بالتسليح على اساس ميزانية ١٩٧٥ ، وتحويل المبالغ المذكورة الى الصندوق الذي تحدثت عنه ، وأعلى الاقل ، نصف الموارد الموجودة بعد تطبيق هذا المبدأ .

ولكي نتغلب على الصعاب الناجمة عن عدم المساواة والاستغلال ، يجب ان يكون هناك نظام ملائم ، وان نتمكن من ايجاد العناصر العملية المطلوبة في هذا الاطار .

ان الحاجة الى ضبط احتياجات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات التي تمكن من ايجاد هياكل افضل في نظام الامم المتحدة ، حتى تستجيب للمتطلبات الاساسية ، وقد أبدينا رأينا منذ سنوات ثلاث وهو يستهدف زيادة الدور الذي تلعبه الامم المتحدة ، ويجب ان نتخذ من الاجراءات ما يحسن من أنشطة الامم المتحدة واجراءاتها ، حتى تستهدف بطريقة أكثر فاعلية العمل الدولي الذي يمكن من التغلب على الازمات وعدم الاستقرار ، وزيادة انتاجية المساعدة المالية والاقتصادية التي تفيد البلاد النامية ، والعمل من أجل الامن الاقتصادي الفعلي لكل الدول .

وبهذه الروح ، نعتقد أنه يجب الاستمرار في الاعمال التي بدأت فعلا من أجل ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ، يكون أكثر قوة على الصعيد الاقتصادي والقانوني والسياسي ، وان ننفذ فعلا المعايير الجديدة .

وقد يكون من المفيد بمكان أن تكون هناك وكالة متخصصة جديدة تضم كل الدول الاعضاء ، وتستهدف هذه المنظمة الجديدة تنفيذ تلك المبادئ والمعايير والبرامج الجديدة ويكون عليها أن تتخذ الاجراءات الملائمة . وعلى الجمعية العامة أن تحلل بين وقت وآخر أهمية الاعمال المطلوبة من أجل هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

قبل أن انهي كلمتي ، أود أن أؤكد مرة أخرى أنني على اعتقاد بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سوف تكون مرحلة تاريخية في التعاون الدولي ، ولا سيما التعاون الاقتصادي الدولي . ان اشتراك رومانيا في هذه الدورة ، يرتبط بالموقف الذي تشرفت بايضاحه أمامكم ، وسوف نعمل لنؤكد ما هو مطلوب من إجراءات ، حتى نتمكن من القول في نهاية أعمال هذه الدورة أن الرغبة السياسية والرغبة الجماعية للدول لهي الاجابة الحقيقية المطلوبة لحل المشاكل الاقتصادية العالمية الكبرى ، لا عن طريق المجابهة ، ولا عن طريق فرض الحلول ، بل على العكس من ذلك ، عن طريق الحوار والتعاون العملي . ان مثل هذه المهام الكبيرة التي علينا أن نؤديها ، لن نتمكن من ادائها الا في اطار من السلام والتفاهم ، حتى تكون هناك الحلول التي تضع الاسس لعالم أفضل وأكثر عدالة ، وهو الحلم الغالي للبشرية .

السيد بيلكا (النمسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة سعت للمرة الأولى الى تناول مشكلات التنمية بطريقة متكافلة ، وذلك في اطار الأوضاع الاقتصادية اليوم ، وهي ان تفعل ذلك فقد حددت وسائل جديدة محددة للتغلب على التوترات السياسية والاقتصادية التي أثارها هذه المشكلات .

ان رئيس جمهورية الجزائر ، فخامة الرئيس هواري بومدين هو الذي أخذ المبادرة للدعوة للدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، لذلك يبدو لنا أنه أمر له دلالة أن الدورة الاستثنائية السابعة ، المخصصة لدراسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تعقد تحت رئاسة سعادة وزير خارجية البلد نفسه ، سعادة عبد العزيز بوتفليقة ، والذي أريد أن أعبر له عن أحر التهاني وأتمنى له بكل اخلاص النجاح في تولي مهامه .

ان النتائج الأساسية للدورة السادسة الاستثنائية ، أثار مناقشة لم يسبق لها مثيل ، كما سيطرت على مداوات عديد من المؤتمرات الهامة التي عقدت منذ تلك الدورة كنتيجة لمبادرات تستحق التهنئة من جانب الأمم المتحدة . وأشير بصفة خاصة الى مؤتمرات بوخارست ، وروما ، وليما ، والمكسيك ، ان الاعلانات التي صدرت عن تلك المؤتمرات هي أكثر من أن تكون تحليلا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . وفي رأينا أنها تتضمن ايضا الكثير من الاقتراحات المحددة والمقيدة للتغلب على هذه المشكلات ، من اجل دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم .

ان كلا من هذه المؤتمرات اقتصر على عدد من الموضوعات المحددة ، ومع ذلك فان الوثائق التي أصدرتها تظهر بجلاء ان مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم لا يمكن أن تحل عن طريق الجهود الفردية في مجال أو آخر ، مثل الاجراءات المتعلقة بالنمو السكاني ، والموقف الغذائي ، والتصنيع ، والتجارة العالمية . ان ما تحتاجه هو الجهود المتضافرة في جميع الميادين وذلك على أساس عالمي .

ان هذا في الواقع يبين أهمية الدورة الاستثنائية السابعة ، لأنها خلاصة العديد من المؤتمرات التي عقدت منذ اجتماع الدورة الاستثنائية السادسة ، ولا يجب اطلاقا أن ننقد الدفعة التي توفرت في الدورة الاستثنائية السادسة ، والدورة الاستثنائية السابعة تستطيع أن تساعدنا في الابقاء على هذه الدفعة .

في الواقع انه لا يتوافر لدينا الوقت الذي نضيقه ، فالأقتصاد العالمي مازال في حالة عدم اتزان تضر البلاد المصنعة والبلاد النامية على حد سواء ، فالتضخم ، والانكماش ، والبطالة ، والصعوبات في ميزان المدفوعات ، وآثار كل ذلك مازال لها أثر ضار على اقتصادياتنا القومية ، ولا يمكن أن نتوقع أنه في عالم اتسم اقتصاده بالتضخم والانكماش سوف يتمكن من أن يتيح للبلاد النامية مساعدة كبيرة . ومع اعترافنا بأهمية التكافل في الاقتصاد العالمي ، فليس من المحتمل امكان تحقيق نمو مطرد في البلاد الصناعية ، طالما أننا نفشل في تحقيق تقدم كبير في مستوى المعيشة والقدرة الشرائية لجميع البلدان النامية والتي يعيش فيها ثلثا سكان العالم . ولصالح جميع البلاد ايضا ، فان مهمة هذه الدورة الخاصة ، هي التقدم نحو تحقيق هذا الهدف . ولعقدين من الزمن تقريبا ، وفي العديد من المؤتمرات كنا ندرس كيف نقرب من حلول لهذه المشكلات التي لها أهمية أساسية بالنسبة للبلاد النامية ، وقد كانت النتائج مخيبة للآمال .

وبالرغم من المساعدات المالية والتكنولوجية ، فان الفجوة بين البلدان المصنعة والبلاد النامية لم تقل اتساعا اطلاقا . والنظام الاقتصادي العالمي الذي بقى للآن أكثر من قرن ، لا يمكن أن نستبدله بنظام اقتصادي جديد في سنوات قليلة ، ان مثل هذه العملية لا يمكن أن تتم الا على مراحل ، وهي تتطلب بالاضافة الى الارادة السياسية اللازمة ، التفاهم من جانب الأطراف واجاء الحوار ، وكثير من الصبر . ولكن يجب ألا ننسى أن هناك حدا لصبر الأفراد ، كما أن هناك حدا لصبر الدول .

ومع التسليم بالحد الأدنى من النتائج التي تحققت من الجهود التي بذلت لاقامة نظام اقتصادي جديد ، والقضاء على الفقر مع كل ما ترتب عليه من تبعات اجتماعية والذي يضر أو يؤثر على ثلثي البشرية ، يجب أن نشعر بالتعاطف لزيادة نفاذ صبر البلاد النامية وخاصة أكثرها فقرا ، والتي بعد مناقشات لا نهاية لها وقرارات عديدة ، تود أن ترى بعض النتائج العملية .

لقد أعطت النمسا اهتماما خاصا لهذه المشكلات ، فمنذ عام ١٩٦٢ وينا على مبادرة من مستشار النمسا مستر برونو كرايسكي ، ومع تأييد السيد نهرو رئيس وزراء الهند في ذلك الوقت ، عقد مؤتمر عالمي في سالزيوج حول مشكلات التعاون من أجل دعم اقتصاديات البلاد النامية ، حضرته شخصيات بارزة من العالم الثالث ، والمشكلات التي بحثت في ذلك المؤتمر ، والحلول التي اقترحت

والتي وردت في اعلان فيينا الخاص بالتعاون من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ، مازالت لها قيمتها .
ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدم للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة عددا
من الموضوعات التي درست بعناية من جانب النمسا ، وقد أدرجت الدورة الاستثنائية هذه الموضوعات
في جدول أعمالها .

وفي هذا المقام فان مجموعة ال ٧٧ قد وضعت وثيقة تعبر عن موقفها ، تضمنت العديد من
الاقتراحات المفيدة ، كما تقدمت دول اخرى باقتراحات مفيدة في سياق كلماتها . لذلك فان لدى
الجمعية العامة أساسا بناء لمداولاتها في هذه الدورة الاستثنائية .

والآن أود أن أتقدم ببعض التعميمات حول الموضوعات العديدة المدرجة في جدول الأعمال . أولا ، موضوع التجارة العالمي ، ان حكومة بلادي تشعر بالتعاطف العظيم مع مطالب البلاد النامية ، من حيث أن التدهور في شروط التجارة يجب أن يعالج ؛ ونحن نرحب بالجهود التي تبذل الآن لتوسيع النواحي العديدة لهذه المشكلة المعقدة . ومن رأى حكومة بلادي أن الاتفاقيات الخاصة بالسلع بين المنتجين وبين المستهلكين يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا نحو تحقيق أسعار أكثر ثباتا ، وأكثر عدالة ؛ والنمسا من جانبها قد انضمت الى مثل هذه الاتفاقيات المتعلقة بالقمح والقصدير والكاكاو . ان نظام أسعار المواد الخام يتضمن الكثير من العوامل الايجابية التي يمكن أن نشير اليها في اطار عمل هذه الدورة .

ان انشاء مخزون عالمي يمكن أيضا أن يخدم هذا الهدف ، وصندوق مشترك من شأنه أيضا أن يسهل مثل هذه التدخلات في الأسواق ؛ وانشاء المخزون العالمي الجديد . وتأسيسا على ما قلته ، فان حكومة بلادي تنظر نظرة مواتية الى العوامل الأساسية في دور متكامل لبرنامج حول السلع .

وحول موضوع الوصول الى الأسواق ، فان حكومة بلادي تؤيد الرغبة التي أبدتها البلاد النامية في الوصول الى أسواق البلاد الصناعية على أساس تفضيلي غير تبادلي . لذلك فان حكومة بلادي تؤيد مبدأ الوضع الراهن ويقائه ، وتعميم نظام التفضيلات وأود أن أوضح ، في هذا المقام ، أنه منذ بداية هذا العام فان النمسا قد عمّت نظام التفضيلات ، والنمسا لا تطبق نظام الرسوم على البضائع التي تأتي من البلاد النامية كما أنها لا تنتهج أى أساليب تقويم على وضع القيود بالنسبة للتجارة .

ثانيا ، وفيما يتعلق بموضوع التمويل ، فبالرغم من المساهمات الكبيرة للبلاد الصناعية في ميدان تمويل التنمية ، لا يفوتنا أن نركز على الحاجة الي زيادة كبيرة في المواد الحالية لهم—هذا الغرض . ومساهمات دول " الأوبك " والتي تبرهن على التزام العالم الحقيقي أصبحت مصدرا هاما لنقل الموارد الأمر الذي يعتبر حيويا لعملية التنمية . ان دول الأوبك - التي بلغ اسهامها حوالي ٩٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، بالتعاون مع الدول الأعضاء في لجنة مساعدة التنمية كانت من بين الدول الرئيسية التي تقدم المساعدة . وفي هذا المجال فانه مما تجدر الاشارة اليه أن الكويت والامارات العربية المتحدة قد خصصتا قسما كبيرا من ناتجهما القومي لمساعدات التنمية .

واليوم فان الاعتمادات ، الخاصة بتمويل التنمية تأتي من موارد عديدة ، فبالإضافة الى الدول الأعضاء في لجنة مساعدة التنمية ، ودول الأوبك هناك أيضا بلاد أوروبا الشرقية والصين . ان حقيقة أن اعتمادات التنمية تأتي من هذه المصادر المتنوعة الأمر الذي يدل على أن هناك حاجة الى مزيد من التنسيق في استخدام هذه الاعتمادات ، وهذا ينطبق أيضا على الاعتمادات والصناديق الكثيرة التي تديرها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، فاذا نجحنا في التنسيق بينها وتخطيط استخدامها وبطبيعة الحال زيادة الاعتمادات فيها ، فقد يكون لها نفس الأثر ، كما هو الحال بالنسبة لمساعدات مشروع مارشال في دعم الاقتصادات المحطمة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . والى حد كبير فان النمسا مدينة باعادة بناء هيكليتها الاقتصادي الى هذا المشروع . ويتعين علينا أيضا أن ننظر فيما اذا كانت الاعتمادات الخاصة بتمويل التنمية يمكن أن تمبأ عن طريق الاقلال من الاسراف في الاستهلاك في كثير من البلاد الصناعية مع ما يصاحبه من فساد . ولا يجب علينا أن ننسى أن انتشار الأسلحة في جميع أنحاء العالم ينطوي على نفقات ضخمة تجعل من الصعب على البلدان أن تزيد من مساعدات التنمية بدرجة كبيرة . وفي عام ١٩٧٤ أنفق العالم أكثر من ٢٥٠ ألف مليون دولار على التسليح في مقابل ٣٣ ألف مليون دولار فقط لأغراض التنمية ؛ وهذا يعني أن ما أنفق على التسليح يزيد ثمانية أضعاف على ما أنفق لمساعدات التنمية . ان هذه الاعتبارات تعطي تقرير مجموعة الخبراء حول تبعات التسليح أهمية كبيرة ؛ وفوق كل شيء يجب أن نأخذ في الاعتبار بصفة خاصة النتيجة التي توصل اليها التقرير : فقد تنمى أن الاقلال بنسبة ٢٠ ٪ في نفقات التسليح بصفة عامة والزيادة التي تصحب ذلك في مساعدات التنمية من شأنه أن يرغمي الاحتياجات الملحة للبلدان النامية ، ويمكن أيضا أن يقلل بدرجة كبيرة الهوة بين البلاد الغنية وبين البلاد الفقيرة . ان مشكلة مديونية البلاد النامية ، التي تبلغ ٢٠ ألف مليون دولار لها أثر كبير أيضا على تمويل التنمية . وان حكومة بلادي تدرك جيدا الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان النامية فيما يتعلق بتسديد القروض والديون الدولية . وقد يحتاج ذلك الى عقد مؤتمر بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة كوسيلة ملائمة لتسوية هذا العبء الثقيل من الديون . ان فكرة ربط حقوق السحب الخاصة بتمويل عمليات التنمية مسألة تستحق التأييد .

وفيما يتعلق بتمويل عمليات التنمية ، فان حكومة النمسا ترحب بحرارة بهذا الاتجاه الواضح لتحقيق ذلك للبلاد التي تضررت أكثر من غيرها بالأزمة الحالية ، وفي هذا المقام فان الجهود التي تبذل لتطبيق مشروعات المساعدة ، مع اعطاء الأهمية للدول الأكثر فقرا أمر يبعث على التشجيع. ثالثا ، ان عملية التنمية السريعة ، دون تطبيق العلم والتكنولوجيا ، لا يمكن التفكير فيها اليوم ، ولهذا السبب فان حكومة بلادي تعلق أهمية كبيرة على برامج التدريب بأوسع معانيها ، وبانشاء معاهد للبحوث في البلاد النامية ، ذلك لأن التخلف التكنولوجي لا يرجع الى الافتقار في الأفراد الأكاديميين المؤهلين ، ولكنه يرجع الى الافتقار في الفنيين على المدى المتوسط . وفي هذا الميدان بصفة خاصة ، فان النمسا عن طريق انشاء مدارس للتدريب الفني في بعض البلدان النامية ، حاولت أن تساعد هذه البلدان في هذا المجال ، كما أنها تتيح أيضا للمواطنين في هذه البلاد فرص التدريب في مؤسساتها الصناعية .

رابعا ، وفيما يتعلق بموضوع التصنيع ، فان حكومة بلادي قد نظرت بعين الاعتبار والعطف الى طلبات البلاد النامية . ومن هنا ففي المؤتمر الثاني لليونيديو ، صوتنا لصالح اعلان ليما ، ونحن على استعداد للتعاون في تنفيذ خطة العمل ، وبصفة خاصة فان حكومة بلادي ركزت دائما على الحاجة الى دعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ولذلك فقد أيدت تحويل هذه المنظمة الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة .

ان منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بفضل نشاطها المتوسع من أجل التصنيع قد حققت تقدما حقيقيا ، ومن هنا يجب أن نيسر لها الحصول على الوسائل التي تسهل لها انجاز مهمتها .

خامسا ، وبالنسبة لموضوع الزراعة والأغذية ، وهذا الموضوع له أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكوموضوع له أولويته فاننا نرى أنه يجب أن تبذل كل الجهود لزيادة الانتاج الغذائي في البلاد النامية ، ولهذا السبب فان الوسائل الحديثة للانتاج الزراعي يجب أن تتوفر لها .

وكما أوضح ممثل الولايات المتحدة من قبل ، فان زيادة كبيرة في المواد الغذائية يمكن أن تتحقق عن طريق الاقلال من الخسائر التي تنتج بعد الحصاد ، فوفقا لاحتياجات منظمة

الأغذية والزراعة فان ما بين ٢٠ في المائة الى ٤٠ في المائة من المحصول يفقد كل عام ، وذلك بسبب وسائل التخزين المتخلفة والخسائر التي تنتج عن الحشرات والفئران ، ويصف أحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة مدى فداحة هذه المشكلة فيقول بانه من الممكن أن تصل الخسارة التي تسببها الفئران وحدها الى ١٧ . . . مليون دولار في العام ، اي نصف مساعدة التنمية في العالم بأسره في عام ١٩٧٤ . ومن هنا يجب أن تعطى الأولوية لمشروعات مساعدة التنمية التي تهدف الى الاقلال من هذه الخسائر .

سادسا ، والنسبة لموضوع اعادة تنظيم الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة ، فلقد بحث هذا الموضوع باستفاضة من جانب مجموعة من الخبراء بطريقة شاملة وشيقة . وان حكومة بلادي ، من جانبها ، يسرها بذل أي جهد يهدف الى تحسين أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يعمل بكفاءة باعتباره الجهاز المركزي للأمم المتحدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع الأولويات وتنسيق الأنشطة العديدة لجميع أجهزة الأمم المتحدة .

وكما لاحظ الأمين العام في مقدمة تقريره السنوي عن أنشطة المنظمة ، فان المؤتمرات التي عقدت منذ آب/اغسطس من العام الماضي حول السياسات الاقتصادية العالمية وسياسات التنمية العالمية " قد ساعدت على تحديد المشكلات الأساسية وخلقت اطارا لبذل الجهود المنسقة " (A/10001/Add.1,p.5, chap.V).

وهذه المؤتمرات كان لها ، دون شك ، أهمية أساسية وفائدة لا يمكن التشكيك فيها ، ومع ذلك يجب ألا نتجاهل حقيقة أن هذه المؤتمرات استغرقت (٤ أسبوعا منذ آب/اغسطس من العام الماضي . ويحق لنا أن نتساءل ما اذا كنا نتوه في المستقبل في الجهود التي تبذل في سبيل تنظيم كل هذه المؤتمرات .

ان الجهود التي تبذل من جانب الدول لحضور كل هذه المؤتمرات تزيد عن طاقتها ، وعلاوة على ذلك فان جميع الدول تنفق مبالغ باهظة في هذه المؤتمرات يمكن أن تستخدم بطريقة أفضل في مساعدة التنمية ، وهنا لا يمكن أن ننكر أن هذا يمثل نوعا من التبذير .

وتدور في ذهني الآن مقارنة ، فمثلا لا يمكن القضاء على أمراض الانسان عن طريق عقد العديد من المؤتمرات الطبية ، ذلك لأن الأطباء لن يتمكنوا من معالجة المرضى لأننا سنطلب منهم

باستمرار أن يتغيبوا لحضور هذه المؤتمرات ، وبالمثل لن نستطيع أن نعالج شُرور البشرية ، بهذه الطريقة فهذه الشرور يجب أن تعالج بطريقة أفضل . كما وأن صرف التذاكر الطهية للعلاج يجب ألا يعقبه التباطؤ في صرف هذه الأدوية .

ونحن في حاجة الى أن نترجم بسرعة الى الواقع المبادئ الواردة في برنامج العمل من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، وكذلك ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها . والمداولات التي جرت في الأعوام الماضية ، كانت بناءة وطيئة بالمعلومات ويجب أن تتبعها مفاوضات سريعة ، وذلك بغية الوصول الى اتفاقيات محددة . ومن ناحية أخرى فسيكون من المفيد جدا اذا ما جرت المناقشات حول هذا الموضوع في اطار أكثر تحديدا ، كما تكهن السيد جيسكار ديستان ، رئيس جمهورية فرنسا في اقتراحه الذى يقضي بعقد مؤتمر دولي حول الطاقة والمواد الخام والتنمية .

ان نتائج هذه المناقشات ، في مثل هذا المؤتمر ، يجب أن تكون مقبولة لجميع أعضاء الامم المتحدة ، اذا كانوا يريدون منع تفتيت الجهود التي تبذل لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد .

وسواء اكانت هذه الجهود تبذل في الدورة الاستثنائية أم في الدورات الاخرى ، فلا يمكن أن تحقق النجاح الا اذا استرشدت بهذا المفهوم ، وهو أن تخدم المصلحة المشتركة لجميع الدول ، وبذلك تسهم اسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام . هذا ، وليست الحكمة فحسب هي التي تقتضي منا اتخاذ هذا الموقف ، وانما يتقضي اتخاذها أيضا ما قطعناه على أنفسنا من التزامات حيال مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

السيد شاجولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، يسرنا أن نراكم مرة أخرى ترأسون هذه الجمعية الموقرة ، والتي تهدف مداولاتها الى تحقيق اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . انكم ترأسون دورة ستبحث قضايا بالغة الاهمية وملحة . وهذا دليل على الثقة التي تتمتعون بها في هذه المنظمة ، كما أنه يعد تشريفا لبلدكم .

ان الدورة الحالية لهذه الجمعية قد عقدت وسط ازمة اقتصادية عالمية جديدة . ونحن مقتنعون بأن هذه الازمة ، في الاقتصاد العالمى ، هي أساسا أزمة في الهياكل والنظم الدولية ، ويمكن أن تكون نكسة خطيرة للتنمية العالمية ، وذلك ما لم تتخذ اجراءات معينة . وبالمثل نحن مقتنعون بأن البلاد الفقيرة في العالم هي التي أصبحت الضحية الرئيسية لهذه الازمة وأن لم يكن هي السبب فيها . لذلك فان الهدف من هذه الدورة هو التداول حول الاساليب والوسائل التي تخفف من حدة هذه الازمة التي ترجع جذورها الى الهوة التي تزداد اتساعا بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة في العالم .

ولن يكون من قبيل المبالغة ، أن نقول أن مبادئ التعاون من أجل التنمية ، والتي أرسيت أسسها منذ ثلاثين سنة ، قد أظهرت نتائج غير مرضية على الاطلاق ، وان المناخ العالمى العام يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادى ، وهو لذلك ينطوى على امكانيات انفجارات سياسية .

وفي ضوء هذه العوامل ، فاننا لا نعتقد أنه يمكن أن يكون هناك أى تحسن في مستويات معيشة الشعوب في البلاد النامية عن طريق عملية تقطير " تنقيط " بطيء ، ولذلك نحن نأتي الى هنا مقتنعون اقتناعا عميقا بخطة العمل المتكاملة ، المبينة على القيم والاهداف المتساوية لجميع أعضاء المجتمع الدولي .

ان أية نقطة بداية ضرورية في سعيينا الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، هي بحث النظام الحالي . فالعديد من الدراسات التجريبية والتحليلية قد تمت ، وبرهنت على أن التناقض الذى يثير التباطؤ في تنمية البلاد النامية هو عملية دياكتيكية لانتشار النظام الرأسمالي ، وأن الدعامة الأساسية في النظام الاقتصادى العالمى الجديد هي سيطرة المكاسب الاقتصادية باعتبارها القوة الموجهة في أى نشاط اقتصادى ، وحرية حركة رأس المال وحرية التجارة ، والنظام المالى الذى وضع في بريتون وودز . وان المنظمات الاقتصادية العالمية الحالية أقيمت على أساس هذه المبادئ . وكما هو واضح فان هذه المؤسسات كانت تعمل لصالح البلاد الغنية ، وكانت قائمة على الروابط القديمة وعلاقات التبعية بين العالم الثالث وبين الأمم الصناعية . ان معظم البلاد النامية في ذلك الوقت لم تكن قد جعلت بعد على استقلالها السياسى ، لذلك لا يجب أن ندهش لأن مصالح بلاد العالم الثالث لم تؤخذ في الاعتبار عند اقامة هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي حددت منذ ذلك التاريخ توزيع المزايا العالمية والسيولة والقروض والخدمات ، وكذلك القوة في اتخاذ القرارات خلال السنوات الثلاثين الماضية .

وبعبارة أخرى فان انتشار النظام الرأسمالي في العالم يمكن أن ينعكس في سيطرة الملكية الخاصة على وسائل الانتاج في البلاد النامية ، وبصفة خاصة السيطرة على استغلال الموارد الطبيعية . ومن بين اهم صور التبعية التي ارتبطت بذلك ، الاعتماد على التكنولوجيا الاجنبية ، والدور الحاسم الذى يلعبه اتخاذ القرارات في العمالة وفي قطاعات الدخول من الانتاج ، واستنزاف الموارد الذى يحدث بعد ذلك ، وهذا يعني أن الفائض الذى تحقق في العالم الثالث ينتقل الى مالكي راس المال ، والى مالكي التكنولوجيا والمهارات الادارية في البلاد المتقدمة . وعلى هذا فان مبدأ حرية حركة راس المال لا يمكن أن يفيد البلاد الفقيرة ، وعلى أية حال فان البلاد النامية لا يتوفر لديها راس المال الذى تصدره ، وبالإضافة الى هذا هنالك مظاهر اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية تعوق التغييرات التي تتصل بالتنمية في البلاد النامية .

وبالتالي فان اقتصاديات معظم البلاد النامية تظهر سمات التبعية ، وأكبر دليل على ذلك هو ارتفاع معدل الصادرات ، وهذا يعني ان الانتاج الذى يصدر لا يوجه لتلبية الاحتياجات المحلية . وعلاوة على ذلك فانه بعد مبيعات الصادرات توجد خصائص أخرى هي التركيز على

الصادرات في السلع الأولية ، ومزيد من التركيز على الانتاج الخاص بالصادرات على سلع قليلة وتركيز المبيعات على أسواق محدودة تديرها احتكارات لها روابط مع العواصم الاستعمارية . ولهذا فإن التجارة الحرة بين الشركاء غير المتساويين لا يمكن أن تسفر إلا عن استغلال الفرقاء الضعفاء .

وان النظام النقدي الدولي الذي انشيء في بريتون وودز لا يمكن أن يخدم إلا البلاد الغنية وحدها ، وكما تذكرون فان سمة هامة لهذا النظام هي جعل دول قليلة تقوم بدور المصرف العالمي ، وان الطريقة الوحيدة التي تحصل بها الدول الأخرى على التزامات من هذه الدول هي ادارة فائض ميزان المدفوعات ، وبذلك تنقل الموارد الحقيقية أو الممتلكات الحقيقية من البلدان النامية الى هذه البلاد القليلة ، والتي تدفع فائدة قليلة . وبموجب مثل هذا النظام فان تحديد معدل الزيادة في تدبير الاحتياطيات ترك لأيدى قلة من البلاد الغنية .

ان هذا النظام أضر بمصالح ورفاهية العالم الثالث ، ولا يبعث هذا على الدهشة بطبيعة الحال ، لانني كما أوضحت توا فان واضعي هذا النظام لم يهتموا بمصالحنا . وان تبعمة النظام الاقتصادي العالمي الحالي على بلاد مثل تنزانيا انطوت في الواقع على كوارث . ففي ميدان التجارة ، كان هناك تدهور خطير في الشروط التجارية للسلع الأولية ، ووفقا لاحصائيات سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائماء ، فان انكماش قيمة صادرات البلاد النامية — ومن بينها بلاد رئيسية تصنع هذه السلع — أخذت في الهبوط من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٢ ، أى على مدى عشرين سنة . هذا الاتجاه قد استمر حتى يومنا هذا ، ولا يبدو وحتى الآن أى دليل على أنه يمكن أن يتغير . ان النظرة الموحدة لبلدان العالم الثالث حول هذه القضية الشائكة قد استمعنا اليها مرات عديدة في اليونيكتاب ، وفي مؤتمرات عديدة للبلاد غير المنحازة ، لذلك فليس من الضروري لوفد بلادى أن يضيع وقتكم الثمين في الاستفاضة في الحديث عنها . وعلاوة على ذلك فان الاحتمالات ، على المدى المتوسط للسلع الأولية التي تصدرها البلاد النامية ، قاتمة في الواقع . ان المعدلات في إطار ما يسمى بالمساعدة كانت تهدف الى زيادة اعتماد العالم الثالث على البلاد الصناعية . وفي ميدان العلاقات النقدية العالمية ، فان آثار نظام بريتون وودز يمكن أن نلمس فيه هذه الحقيقة المزعجة ، وهو أنه بالرغم من أن العالم الثالث يضم ٧٠ في المائة من سكان العالم ، الا أنه يتلقى أقل من ٤ في

المائة من السيولة النقدية العالمية بما قيمته ١٢٦ بليون دولار التي تكونت خلال العقدين الماضيين .
وعلى الصعيد العالمي وبالرغم من هذه السيولة النقدية العالمية الكبيرة ، يوجد في العالم الآن مزيد
من الجوع والمرض والجهل أكثر من أى وقت مضى .

اننا مازلنا مقتنعين بأن مهمة تنمية بلادنا تقع على عاتقنا نحن بالدرجة الأولى ؛ واستراتيجية التنمية في بلدى ماضية - في الواقع - على هدف التنمية ، وأساس بقائها يجب أن يتركز حول الانسان ، نموه ، صحته ، وأمنه ، وكرامته ، وبالتالي نوعية حياته . فهي مبنية على دعائم الاشتراكية والاعتماد على الذات ، وقد احتاج هذا الى اصلاح في هيكلنا الاقتصادية والاجتماعية ، واستوجب اعطاء أولوية كبرى للتنمية الريفية حيث يعيش معظم السكان ويعملون . وقد اتخذت خطوات مشجعة وجهود مستمرة ، ومن ثم ، فان نجاح استراتيجية التنمية يمكن أن يتدعم عن طريق بيئة اقتصادية اجتماعية عالمية محسنة ، وهذه البيئة يجب أن تبنى على مفاهيم جديدة ، وعلى مشاركة خلاقة ، وليس على أساس الأنماط القديمة للتبعية القائمة على نظرية ديناميكية للتكافل مستقبلا ، وكذلك ليس على صورة بالية من العلاقات . وباختصار يجب أن تبنى بطريقة راسخة على أساس نظام اقتصادى عالمي جديد ، لأننا نؤمن بأنه من القصور في التمني أن نفترض أن حلول الفقر العالمي يمكن أن تتحقق بعملية مواءمة هاشية حالة بحالة .

لذلك فان وفد بلادى يدعو بصفة عاجلة الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد يجمع بالامكان تجنب الجوع والقدارة ، ولضمان التنمية الحقيقية التي تحقق استقرارا سياسيا واقتصاديا عالميا جديدا ، ويجب أن يسعى الى تغيير اقتصادياتنا بطريقة تجعلها متكاملة في الداخل أيضا ، وقادرة على النمو المطرد المعتمد على الذات ، ونحن نؤمن بأن مثل هذا النظام يجب أن يأخذ في الاعتبار سمتين أو ظاهرتين أساسيتين . أولا ، يجب أن تتخذ ترتيبات تمكن البلاد النامية من المشاركة ، على قدم المساواة ، مع البلاد المتقدمة في اتخاذ القرارات الرئيسية التي تحدد مستقبلها ورفاهيتها . ثانيا ، ان النظام الاقتصادى العالمى الجديد يجب أن يخلق ظروفًا جديدة للتبادل ، يمكن أن تقضي على العلاقات غير المتساوية بين البلاد الغنية وبين البلاد الفقيرة ، وتخلق ظروفًا لتحقيق التنمية ، مع الاعتماد على الذات ، ونحن ندرك أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لا يمكن أن يولد في ليلة واحدة أو بين عشية وضحاها ، ويجب بعد هذه الدورة الاستثنائية ، احداث تغييرات أساسية لمواجهة تحديات الانسان في هذا الوقت ، وهذا يحتاج الى وقت لتنفيذه ، ومع ذلك فمن الهمية الحيوية أن تتم هذه التغييرات دون ابطاء حتى تستطيع أن تحقق قوة دافعة مع مرور الوقت .

اسمحوا لي الآن أن انتقل الى قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلادى ، وكذلك في اطار الصورة العامة لما نتخيل عليه النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وسنتناول أولا الاجراءات التي من شأنها أن تدعم نظاما انتاجيا قويا للعالم . فنحن نؤيد البرنامج المتكامل للسلع الذى وضعته اليونكتاد ، ونحن نعتقد ان أهداف المشروع المقترح تكفي لاحتواء مصالح البلاد المصدرة والمستوردة . وهذا النظام — بالنسبة للبلاد المصدرة — يخفف من اثر تقلبات الأسعار التي تمكن الفلاحين والحكومات من اتخاذ قرارات استثمار ونتاج رشيدة ، يمكن أن تؤدي الى توزيع أفضل للموارد ، وكذلك تضمن مزيدا من الاستقرار للمكاسب من العملات الأجنبية . أما المصالح الأساسية للبلدان المستوردة ، فهي ضمان وأمن الموارد على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، والحصول على المواد في أوقات المعجز ، واستقرار أسعار المواد الخام ، والمواد الغذائية ، وهذا عن طريق الموارد المناسبة من التمويل والسلع الكافية ، فان المزايا الأكيدة النسبية لنظام التخزين ، على الأجهزة التنظيمية الأخرى بديهية ، وقادرة على تحقيق أهداف التسويق مباشرة .

ان بعض البلدان الغنية ، قالت ان المحاولات التي بذلت من اجل الاتفاقيات الخاصة بالسلع لم تنجح ، ولذلك فان احتمالات نجاح النظام العالمى قاتمة بالمثل ، ولهذا فان هذه البلدان تصر على الابقاء على الوضع الراهن . ولا يفوتنا ، بالطبع ، أن نقول ان الطريقة المواتية للتركيز على سلعة معينة تثير مشكلات ، فان المنتج الذى تستقر أسعاره في الوقت الذى يوجد فيه تنافس على بدائله سيفقد أسواقه ، وستشجع هذه الطريقة على سوء توزيع الموارد . لكن يجب أن يكون واضحا ، أن هذا الخطر سيقبل اذا اتسع نظام التغطية الى منتجات أخرى ، ومثل هذا النظام العريض يمكن أن يستخدم للتشجيع على التنويع الذى نحتاجه ، ويمكن عن طريق المبادلات المناسبة أن يقلل من فرص تنويع بعض البلدان المنتجة لنفس المنتج ، وبالتالي يؤدي الى الاقلال من الفائز . وأخيرا اسمحوا لي أن أقول ان الترتيبات الجماعية التي اتخذت ، بناء على مبادرة من — البلاد المنتجة ، مثل اتحادات المنتجين ، يجب أن تكون متشعبة مع مبادئ وأهداف برنامج متكامل للسلع . وندرك بوضوح في اطار البرنامج المتكامل ، وعن طريق اتحادات المنتجين ، أن التعاون بين البلدان المنتجة وبين البلدان المستهلكة أمر مرغوب فيه ، فالعلاقات غير المتساوية

في التجارة سيتم القضاء عليها وذلك عن طريق ممارسة البلاد النامية لحقوق السيادة على مواردها الطبيعية .

ان الاستقرار الناجح في أسعار السلع لا يمكن أن يضمن استقرار مكاسب صادرات البلاد النامية ، وهذا يرجع جزئيا الى أنه لا يمكن تغطية جميع السلع ، وكذلك الى أن أثر الاستقرار سيختلف من بلد الى آخر ، وكذلك الى التغيرات في حجم الانتاج نتيجة لتغير المناخ ، لذلك فاننا ندعو الى نظام تمويل تعويضي يحث المجتمع الدولي على اتخاذ ترتيبات تمويلية من أجل تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع .

وانه لمن الملائم هنا ايضا أن نذكر أن اصلاح الهياكل التجارية العالمية يجب أن يبدأ من الهيكل الأساسي لنظام الاسواق الحالي لأنه مشوه وغير كامل . وانه ليهما أن الهياكل الأساسية للتجارة العالمية في التجهيز والشحن والتأمين والتوزيع والائتمان الى آخره - انما تقع الى حد بعيد ، في أيدي الأمم الغنية التي تسيطر عليها في الوقت الحالي ، لذلك فان البلاد الفقيرة تحصل على جزء من السعر النهائي الذي يدفعه مستهلك السلع في الأسواق العالمية .

وتقرير متحفظ يظهر لنا أن المستهلك في النهاية يدفع أكثر من ٢٠٠ بليون دولار أمريكي للسلع الأساسية للبلاد النامية في السنة ، في حين أن البلاد النامية نفسها تستعيد ٣٠ بليون دولار فقط سنوياً . لذلك فإن وفد بلادى يدعو الى مشاركة أكثر فعالية من جانب البلدان النامية في ادارة الهياكل الأساسية للتجارة العالمية ، ويحث على التصديق على ميثاق السلوك الخاص بالنقل البحرى حتى نضع نهاية لعسر اتخاذ الاجراءات من جانب واحد ، في تحديد أجور الشحن البحرى عن طريق المؤتمرات البحرية التي تمتلكها البلاد الصناعية .

وفد بلادى يحث بشدة على اصلاح النظام النقدى العالمى الحالى ، ويجب أن يأخذ هذا الاصلاح في الاعتبار العوامل الآتية :

أولاً : يجب أن يسمح بمشاركة ديمقراطية متساوية في التصويت ، وفي ادارة صندوق النقد الدولي ، ويسر وفدى ان يلحظ الاتجاه المشجع الحالى في هذا المجال . ان الاتفاق الأخير للمؤقت للجنة صندوق النقد الدولي ، بعد تصديق صندوق النقد الدولي عليه ، أوجب حصص زيادة اشتراكات البلاد بما يعادل الثلث ، وهذا ستتضاعف حصص الدول المنتجة للبترول ، في حين أن حصص الدول الأخرى لن يسمح بهبوطها عن المعدلات الحالية ، وكل ذلك يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح * .

ومع كل فان ما يجب أن نركز عليه هو أن يبدأ في اعطاء حقوق تصويت وفقاً للمساهمة المالية للأمم ، ويجب أن يعاد النظر فيه بصفة عاجلة .

ثانياً : ان نظام النقد العالمى يجب أن يسعى الى خلق سيولة عالمية جديدة تحت اشراف دولي ، وبذلك ننهى احتكار قلة من الدول للاحتياطي العالمى لمصلحتها عن طريق استخدام الاحتياطي النقدى ، واعادة تقييم الذهب بطريقة مصطنعة .

وفي هذا المقام أريد أن أعقب فأقول ، ان القرار الأخير الذى اتخذته البنك الدولي فى اجتماعه السنوى الأخير - والذى ينتهي اليوم - ان يوجه الذهب الى تجارة عالمية سيكون هذا خطوة

* رأس الجلسة مستر لانج (نيكاراغوا) نائب الرئيس .

في الاتجاه الصحيح ، برغم من أن بعضنا في بعض البلدان النامية يود أن يستمر ذلك .

وبهذه الطريقة فإن الإصلاح الجديد سوف يعيد نظاما من الاستقرار في قيم العملات ، ويقلل من التضخم الناتج عن سيولة مبالغ فيها من جانب واحد ، وهي البلاد الصناعية ، كذلك نؤيد أهداف استراتيجية التنمية عن طريق الانتساب المستقل ، وعن طريق إصدار حقوق السحب الخاصة . وبالرغم من اختلاف الآراء التي ظهرت في الاجتماع الأخير للجنة المؤقتة لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي والتي تبحث هذا الموضوع ، فإننا نشعر أن هذا الميدان يتعين على البلاد المتقدمة فيه أن تتخذ قرارا من شأنه أن يشكل مستقبلا سياسيا واقتصاديا في العالم .

وفي ميدان المساعدة للتنمية ، نحن نؤيد الاقتراحات والبرامج التي تهدف إلى توليد دخول من الموارد المستقلة ، بغية مساعدة البلاد الفقيرة . وهذه الموارد تتضمن الرابطة عن طريق إنشاء مزيد من حقوق السحب الخاصة للتنمية ، والإيرادات التي ستأتي من إدارة المصادر العالمية المشتركة ، مثل قاع البحار وكذلك الضريبة العالمية لاستخدام المصادر المشتركة ، مثل تلك المناطق والمحيطات التي لا تدخل تحت الولاية القومية .

إن موضوع الديون القديمة ، وتأثيرها على موارد البلاد النامية ، فإنه في رأينا ، فهي حاجة إلى إعادة النظر فيه عن طريق المفاوضات ، بدلا من أن يترك لكي يعالج حالة بحالفة ، وفي رأينا أن هناك فوضى كبيرة ، في الديون ورثناها من الماضي ، فبعض القروض المعطاة للبلاد النامية ، كان يجب أن تكون في صورة منح ، ولذلك يجب أن تسمى ديون معدومة . في حين أن القروض الأخرى للبلاد الفقيرة يعترف بها على أنها زيادة تكلفة ضبط الديون . ولذلك فنحن ندعو البلاد المتقدمة ، إلى أن تعقد اجتماعا لكي تبحث في إعادة جدولة الديون ، والتأخير في سدادها ، بل واتخاذ إجراءات لإلغاء الديون ، وذلك لصالح الاقتصاد العالمي .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعد هام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد المقترح . إن تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ، هو من بين الأدوات القوية لتضييق الهوة بين البلاد النامية وبين البلاد الفقيرة في العالم . وأعظم المشكلات التي تواجه البلاد النامية ، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، هو ازدياد التكلفة والقيود على المعرفة ، نتيجة لاتفاقيات حقوق التأليف

والعلامات التجارية المسجلة . ويلاحظ وفد بلادى الجهود التي تبذل من جانب مؤتمر التجارة
والانماء ، وذلك لوضع مشروع ميثاق للسلوك في هذا المجال ، ويحث على اقراره من جانب المجتمع
الدولي في أقرب فرصة ممكنة . وفي الوقت نفسه فمن رأينا ان المساعدة الدولية يجب أن توجه لبناء
قدرة علمية وتكنولوجية محلية في بلدان العالم الثالث . ومما يبعث على الأسف ، ان نلاحظ أن
البلاد المتقدمة قد تجاهلت حتى الان تنفيذ خطط العمل الاقليمية ، التي أعدت منذ أكثر من
ثلاث سنوات مضت ، والتي بنيت على خطة العمل العالمية ، لتطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ،
والتي تمت الموافقة عليها من جانب هذه الجمعية العامة منذ وقت طويل مضى .

ان الاطار التنظيمي للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، قد وضع منذ ثلاثين عاما
مضت في بريتون وودز ، وقد وضح أنه غير ملائم لحقائق عالمنا اليوم ، وهذا يرجع أساسا الى الدول
العديدة التي استقلت بعد ذلك ، والتغيير في علاقات القوة ، وازدياد الحاجة الى الاجراءات
العالمية في كثير من المجالات .

ولهذا السبيل لن يكون من المفيد اقتراح أى أساس جديد لنظام اقتصادى عالمي جديد ، دون تحديد المؤسسات الضرورية والهياكل الأساسية له . ان أى جهد في هذا الاتجاه لن يكون له معنى الا اذا قبلنا مبادئ ومفاهيم معينة ، أى التكافل بين الدول ، وتوسيع السلطة في اتخاذ القرارات على أساس من المساواة . ان دور كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي يجب أن يتأكد ، حتى يتمكن هذان الجهازان ، من الوفاء بالالتزامات التي وضعت على كاهلها لصالح البشرية . وفي هذا المجال ، فان وفد بلادى يرحب بتعيين مجموعة الخبراء لوضع هيكل جديد للتعاون الاقتصادى العالمى . اعتقد انه من الملائم ان اقول هنا ، اننا تشرفنا بتعيين شخصية بارزة من تنزانيا في هذه المجموعة من جانب الأمين العام ، وانتخابه بعد ذلك كرئيس لها . ويسرنا ان نلاحظ ان مجموعة الخبراء قد اضطلعت بمهامها الخطيرة ، بكفاءة وبسرعة . وقد اهتم وفد بلادى بتقريرها اهتماما كبيرا . وفي الواقع ان مجموعات المفاوضات لا تتناقض مع الاهداف على المدى الطويل ، ومع ذلك فان الامر يحتاج الى اختيار المجالات التي تسعى الى تحقيق التقدم فيها في فترة محددة ، وذلك من بين التغييرات الكثيرة التي نريدها . وان الحلول التي سوف يتفق عليها في مجموعات المفاوضات هذه ، يمكن ان تقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والى الجمعية العامة للنظر فيها بصفة نهائية . ان مجموعة الخبراء والمبـادئ الأساسية للتوصيات والمشاوـرات واتخاذ القرارات ، تحتاج الى دراسة دقيقة حتى تكون مشتركة بين القطاعات . نحن نشعر أن هناك قيودا خطيرة من المركزية ، وحتى تجعل التنمية متمشية مع مشاركة الشعوب ، فقد كنا نود ان نرى لامركزية حقيقية تمتد الى اللجان الإقليمية التي تفتقر حتى الان الى الموارد الضرورية لتمكينها من تنفيذ مهام التنمية . وبالرغم من رأى مجموعة الخبراء من ان انشاء منظمة اقتصادية عالمية قضية بعيدة التحقيق ، الا اننا نأمل ان يتم شيء في مجال الاقتصاد العالمى خلال السنتين القادمتين . ويرتبط بهذا ، حاجة الامم المتحدة الى انشاء مركز معلومات يتولى جمع البيانات الضرورية لبحث النشاطات الاقتصادية والتجارية العالمية .

لن يكون واقعيا بالنسبة لوفد بلادى ان يشير الى التقرير او يعقب عليه باستطالة فـي اطار هذه الكلمة الموجزة ، ومع ذلك فاننا نتطلع الى دراسة مستفيضة للتوصيات التي عرضها علينا الخبراء . وذلك في اطار اية هيئة تقرر هذه الجمعية انشاءها لهذا الغرض .

وفي الختام ياسيدى الرئيس ، اود ان اقرر انه من الالهية القصوى ان تدرك منذ البداية ان النظم وطرق التفكير ، وانماط العمل التي كانت تعتبر في الماضي ثابتة لا يمكن ان تتغير ، يمكن ان تتغير ، بل ويجب ان تتغير ، وقد علمنا التاريخ ان التغيير المستمر في المؤسسات الانسانية والعلاقات الانسانية أمر لا غنى عنه ، وان أولئك الذين يقاومون مثل هذا التغيير يكتسحهم سـير الاحداث . لذلك يجب على البلاد المتقدمة المعنية ان تبتعد عن الادعاءات الزائفة ، والتي تقول ان النظام الاقتصادي الحالي قد عمل بنجاح ، وانه يعكس المبادئ والنظام الاقتصادية (الطبيعية) التي لا يمكن ان تتغير دون ان تؤثر على (كفاءة) العلاقات الاقتصادية العالمية . ان التفكير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ليست جامدة ، ولكنها تعمل لتحقيق اهداف المجتمع ، وقد انمهر لنا التاريخ ان الاستقرار السياسي العالمي ، يحتاج الى استقرار اقتصادى عالمي . ولن يكون هناك نظام ، اذا كانت الترتيبات الاقتصادية تواجه باستمرار بالازمات ، او اذا فشلت في تحقيق أمانى جميع الامم والشعوب من اجل احراز التقدم . فالدخول في حوار يؤدى الى المحافظة على الوضع الراهن او التلاعب غير مشر وضار ايضا .

بالرغم من ان المفاوضات من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، سوف تحتاج الى بعض الوقت لكي توضع في صورتها النهائية ، فان وفد بلادى يحث على ان تهدف الجمعية العامة الى الوصول الى اتفاقيات محددة على الاقل حول القضايا الاتية :

اولا ، المجالات المحددة للتفاوض وبعض المبادئ العريضة للتفاوض .

ثانيا ، محافل التفاوض التي تجرى فيها المناقشات التفصيلية .

ثالثا ، جدول زمني محدد لوضع الاتفاقيات العالمية .

رابعا ، واخيرا ، جهاز للموافقة النهائية والتصديق على هذه الاتفاقيات .

ان وفد بلادى يؤمن ايمانا راسخا ، بأن هذه الجمعية تستطيع ، على الاقل ، الوصول الى اتفاق بشأن هذه القضايا التي اشرت اليها . وبطبيعة الحال ، لا يمكن تحقيق هذا ، الا اذا آتينا جميعا بالحاجة الى الدخول فورا في مفاوضات حول الاجراءات التي تؤدى الى اقامة نظام عالمي اقتصادى عادل جديد ، والذي يعتبر مطلبا اساسيا للاستقرار السياسي والسلام العالمي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٥

A/17.2335